تطور العلاقات المغربية الامريكية بعد عام 2010

أ.م.د .خضير عباس احمد[*] م.د. عامرحسن ثابت[**]

الملخص

تأثرت العلاقات المغربية الامريكية بالظروف الذاتية والموضوعية لكلا البلدين في السنوات الممتدة من (2010–2017) وفي جميع ابعادها، ولاسيما الاقتصادية منها، اخذين في الاهتمام ان السنوات التي أعقبت أندلا ع مايسمى (الربيع العربي) في عام 2010، والتي عصفت بأنظمة سياسية لدول عربية مؤثرة في الساحتين العربية والدولية، فضلا عن شيوع ظاهرة التطرف الديني والارهاب الدولي، وانتشار مايسمى (منظمة القاعدة في دول المغرب العربي) ثم تشكيل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، مما تطلب زيادة التنسيق السياسي والأمني بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذه الظاهرة .

إن تحليل المحددات العامة التي تتحكم بالتوجهات الأمريكية حيال المغرب، تُظهر في تزايد تأثير العوامل الاقتصادية في العلاقات الثنائية بين البلدين، وذلك من خلال العمل باتجاه الاستفادة من المواد الخام المتاحة لدى المغرب والبحث عن الأسواق للمنتجات الأمريكية، وعليه سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في سبيل ذلك اتباع العديد من الوسائل لتحقيق مصالحها الحيوية.

[*]كلية الفارابي الجامعة/قسم القانون.

[**]جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية.

المقدمة:

شكل التعاون الاقتصادي بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية أحدى حلقات الجذب في العلاقة بين البلدين،أذا ماعلمنا انه البعد الاضعف للعلاقة مقارنة مع نظيره السياسي، فالمبادلات التجارية بين البلدين كانت ضعيفة نظرا للامكانات والظروف الداخلية للمغرب من جانب،ومن جانب اخر ان السياسة الامريكية في هذا البعد كانت مبنية على المساعدات المالية والغذائية فقط، بدل من اقامة علاقات اقتصادية متوازنة.

ولكن العلاقات المغربية الامريكية تأثرت بالظروف الذاتية والموضوعية لكلا البلدين في السنوات الممتدة من (2010–2017) وفي جميع ابعادها، ولاسيما الاقتصادية منها، اخذين في الاهتمام ان السنوات التي أعقبت أندلا ع مايسمى(الربيع العربي) في عام 2010، والتي عصفت بأنظمة سياسية لدول عربية مؤثرة في الساحتين العربية والدولية، فضلا عن شيوع ظاهرة التطرف الديني والارهاب الدولي، وانتشار مايسمى (منظمة القاعدة في دول المغرب العربي) ثم تشكيل التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، مما تطلب زيادة التنسيق السياسي والأمني بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة هذه الظاهرة .

إن تحليل المحددات العامة التي تتحكم بالتوجهات الأمريكية حيال المغرب ، تُظهر في تزايد تأثير العوامل الاقتصادية في العلاقات الثنائية بين البلدين ، وذلك من خلال العمل باتجاه الاستفادة من المواد الخام المتاحة لدى المغرب و البحث عن الأسواق للمنتجات الأمريكية ، وعليه سعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة في سبيل ذلك اتباع العديد من الوسائل لتحقيق مصالحها الحيوية .

اهمية البحث:

يستند البحث في اهميته الى النقاط الاتية:

1. **ان البحث في شؤون المغرب يشكل تحديا لايخلو من الصعوبة، اذ تشكل ندرة المصادر ذات الصلة من اولى الصعوبات التي تواجه الباحثين**

المختصين في شؤون العلاقات الدولية ، غير ان انجاز هكذا نوع من البحوث يشكل فرصة طيبة لاسعاف الباحثين وطلبة الدراسات العليا وبعض المؤسسات المعنية بصنع القرار، فالعلاقات المغربية الامريكية بعيدة عن تناول اقلام الباحثين في منطقة المشرق العربي.

2. ان المملكة المغربية الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية في العالم العربي والشمال الافريقي، فالموقع الجغرافي المميزالمطل على البحر المتوسط والمحيط الاطلسي، ونفوس سكانه مايقارب (40) مليون نسمة،وثرواته الطبيعية (الاحتياطي الاول في العالم من الفوسفات)، وارثه التاريخي وموقعه السياسي والدبلوماسي من خلال شبكة علاقاته الاوربية الجيدة، جعلته يحتل مكانة مميزة في العالم العربي واوليات المخططات الامريكية لمستقبل وجودها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقتين العربية والافريقية، وتحديدا مع وجود العدد الكافي من القواعد العسكرية الجوية والبحريةالامريكية في المغرب، كقاعدة القنيطرة الجوية وقاعدة سيدي سليمان ومحطتان للاتصال في سيدي رحبي وبحتال.

3. ان العلاقات المغربية الامريكية تتجاوز في ابعادها الاقتصادية أطر اي علاقات بين بلدين ، حيث ان كل منهما يحتل موقعا استراتيجيا على ضفتي المحيط الاطلسي، بل هما الاولى قوة اقليمية ، والثانية قوة دولية، اي يتجاوز تأثيرهما الاقليمي الحدود السياسية لكل منهما.

هدف البحث :

يسعى البحث الى تحقيق الغايات الاتية:

1. أبراز الطابع الاقتصادي للعلاقة بين المغرب والولايات المتحدة الامريكية (المبادرات الاقتصادية) والتي أصبحت اليوم ضرورية أكثر من أي وقت مضى لتحقيق استقرار وتطور المنطقة.

2. توضيح حقيقة العلاقات المغربية الامريكية في جوهرها لما لها من دور فعال في تكريس الروابط التاريخية المطبوعة بالقيم المشتركة والفهم العميق للاوليات المتبادلة، سواء كان هذا الامر يتعلق بقضية مبدأ في سلوك مختلف الادارات الامريكية المتعاقبة، سواء كانت جمهورية ام ديمقراطية، بوصفها من اهم العوامل القادرة على دعم النمو الاقتصادي والمبادلات التجارية عبر الاطلسي.

أشكالية البحث:

تكمن أشكالية البحث من أن تطور العلاقات السياسية بين البلدين يؤدي الى تزايد مجالات التعاون الاقتصادي بينهما ، فيما يكون تراجع العلاقات السياسية بينهما ينعكس سلبا على مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين ، ويمكن اجمال أشكالية البحث في الاسئلة التالية:

1. ما الخلفية التاريخية للعلاقات المغربية الامريكية؟
2. ما دور المبادرات الامريكية أزاء المغرب لتطوير العلاقات والتعاون الاقتصادي الثنائي بين البلدين؟
3. كيف تطورت العلاقات الاقتصادية الامريكية بعد عام 2010؟

فرضية البحث :

يقوم البحث على فرضية مفادها : أن العلاقات المغربية الامريكية مرشحة للتطور ايجابيا أكثر من اي وقت مضى وذلك بفضل البنى التحتية المتقدمة التي باتت تتوفر لدى المغرب، مما جعل المغرب تحتل موقعا مميزا في دائرة الاهتمامات الخارجية والمصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية.

منهجية البحث

يستعين البحث بالمنهج الاستنباطي (**Deductive Method**) والذي يُسمى أحياناً(بالمنهج الأستنتاجي)،وذلك من خلال الانطلاق من نقطة بداية واقعية وحقيقية،

تاريخية ووصفية، لدراسة الموضوع ،وباعتماد الطريقتين الوصفية (Descriptive Method) والتاريخية (Historical Method) وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات والحقائق التاريخية وتوصيفها ومُقارنتها وتفسيرها لاغناء مادة البحث.

هيكلية البحث:

وقد تحددت هيكلية البحث بالمباحث الاتية:

- أهتم المبحث الأول بتقديم نبذة تاريخية عن العلاقات المغربية الأمريكية.
- أما المبحث الثاني،تطرق الى المبادرات الاقتصادية الأمريكية ازاء المغرب (الاتفاقيات /والمبادرات)
- فيما ركز المبحث الثالث، العلاقات الاقتصادية المغربية الأمريكية بعد عام 2010

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن العلاقات المغربية الأمريكية

تحتل المملكة المغربية ، الموقع الأول المقابل للولايات المتحدة الأمريكية على ضفة المحيط الأطلسي من بين دول الشرق الأوسط ، ، والذي يشمل وفقاً للمفهوم الأميركي لمصطلح الشرق الأوسط الكبير، الحيز الجغرافي الممتد من باكستان الى المغرب ، مرورا بتركيا وايران واسرائيل، [1]وكانت المملكة المغربية وما تزال الحليف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية من بين دول المغرب العربي الأربعة (تونس والجزائر وموريتانيا والمملكة المغربية) ، فالعلاقات بين البلدين قديمة جداً ، إذ ترجع إلى نهاية القرن الثامن عشر ، وتحديداً بعد توقيع اتفاقية السلام والصداقة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في عام 1787 ، والتي تعد العامل المؤسس لهذا التحالف التاريخي ، لان هذه الاتفاقية تمثل عامل الخصوصية في العلاقات الثنائية بين البلدين نظراً لقدمها ، وبخاصة إن المغرب كانت الدولة العربية الأولى، التي لها علاقات رسمية ذات طابع تحالفي مع الولايات المتحدة الأمريكية [2].

وقد ظلت معاهدة السلام والصداقة الموقعة بين البلدين في العام 1787 ، سارية المفعول، والتي سبقها اعتراف المغرب باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 ، عقب حرب السنوات الست ضد بريطانيا ، وقد حافظت هذه الاتفاقية على ديمومتها رغم الاضطرابات التي طبعت أحداث القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين [3].

وعلى الرغم من كون المملكة المغربية أول دولة عربية اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن ثم توقيعه لمعاهدة سلام وصداقة معها في عام 1787، إلا أن العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين بدأت رسمياً في عام 1905، فيما خضع المغرب للحماية الفرنسية ولمدة (44) عاما ، وتحديداً في السنوات الممتدة (1912 ـ 1956)، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب بعد اعتراف الولايات المتحدة باستقلال المغرب عن فرنسا في عام 1956، وتشاطر البلدان الاهتمامات المشتركة وتشاورا عن كثب بشأن الأمن الإقليمي والتنمية المستدامة.، لاسيما إن المغرب يعد شريكاً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية في جهودها في مكافحة الإرهاب،ويعمل بشكل وثيق مع سلطات تنفيذ القانون الأمريكي لحماية مصالح الأمن الوطني والقومي لكلا للبلدين[4].

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وتحديدا المملكة المغربية على سياسة امتازت بثباتها إلى حد ما ، في مختلف مراحل التحول الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية التي لا تتوانى عن استخدام القوة العسكرية من أجل الحفاظ عليها أو في حالات تعرضها لأي تهديد من أي قوة كانت ،ويمكن إيجازها بخمسة أهداف: الحفاظ على امن (إسرائيل) ، الهيمنة على نفط المنطقة ، مكافحة القوى الإقليمية المعادية للمصالح الأمريكية ، محاربة الحركات الإسلامية المتطرفة ، ونشر الأفكار والثقافة والقيم الأمريكية [5].

وقد تدرجت العلاقات الأمريكية ازاء دول المغرب العربي بصورة عامة ، والمملكة المغربية منها على وجه التخصيص ، الى مراحل عدة يُمكن ايجازها بالاتي :

1. المرحلة الاولى : بدأت هذه المرحلة منذُ استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عن بريطانيا، واستمرت (49) عاماً وتحديداً منذ عام 1776 وحتى عام 1815 ، وقد تمثلت بفرض مُعاهدات على دول المغرب العربي ، بهدف ضمان وحماية السفن التجارية الأمريكية مما يُسمى بالقرصنة البحرية .

2. المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي أمتدّت لمدة (127) عاماً ، أي منذ عام 1815 الى عام 1942 ، وفي هذه المرحلة كانت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول المغربية ضعيفة جراء تركيز الادارات الأمريكية المتعاقبة على الاهتمام بمصالحها القومية الداخلية، اكثر من اهتمامها بدول المنطقة ،و يرجع ذلك الى عدة اعتبارات ، منها التزامها بتطبيق مبدأ اميركا للأمريكيين ، استنادا الى ((مبدأ مونرو))(*)، ومن ناحية اخرى فان الهيمنة الاوروبية آنذاك كانت قد اصبحت مُطلقة على حوض البحر الابيض المتوسط والبلدان المطلة عليه ، وبذلك لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية اقحام نفسها في منافسة شديدة مع الدول الاوربية مثل فرنسا وبريطانيا .

3. المرحلة الثالثة : وهي المرحلة التي بدأت في 8 تشرين الثاني 1942، واستمرت لمدة (56) عاماً ، وانتهت في العام 1998، وفي هذه المرحلة شكل العام 1956 نقطة تحول في الاستراتيجية الأمريكية ازاء المغرب ، عقب انزال القوات الأمريكية في المنطقة، وكانت البداية الفعلية للتوغل الاميركي في المغرب العربي وترتكز على امرين أساسيين:

<u>اولا</u>، مواجهة دول المحور عسكرياً، والتي تمثلت بكل من (المانيا وايطاليا وتركيا واليابان) .

<u>ثانياً</u> ، عن طريق القيام بدور الشريك في الاستثمارات النفطية ، والاستفادة من بناء القواعد العسكرية لحماية النظم العربية الحليفة لها(6)، وتزايدت اهمية المغرب للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

السوفيتي السابق عام 1991، لاسيما ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما تزال عضو في حلف الاطلسي وهي شريك للأتحاد الاوروبي ، وعليه ، تقاسم الطرفان الاميركي والمغربي للتصدى "للمخاطر"، والتي تمثلت بظاهرة التطرف الديني والارهاب العالمي .

4. المرحلة الرابعة : وهي المرحلة التي بدات منذُ العام 1998 بعد طرح مُبادرة الشراكة الأمريكية ـ المغاربية ، وتعزز هذا التقارب اكثر بعد أحداث 11 ايلول 2001، والتي اندلعت في اعقابها ما اطلق عليه الحرب العالمية على الارهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي لا تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر (2017) ، وهي من أطول الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في تاريخها [7] والتي تعزز في اعقابها التعاون الامني والعسكري بين عواصم دول المغرب العربي والولايات المتحدة الامريكية . وقد إتصف الاهتمام الاميركي بالدول المغاربية لما تُشكله هذه الاخيرة في السياسة الامنية من اهمية ، بتزايد اكثر على مستوى الاهتمام بالعلاقات مع كل دولة من دول المنطقة على حدة ، وذلك بالنظر الى مسائل الامن الداخلي ، وقضية التطرف الديني والاستعداد لفرض جيوستراتيجية اميركية جديدة تُلائم الوضع الدولي العام لمواجهة خطر التطرف والارهاب الدولي ، والذي بات يُهدد امن واستقرار دول المغرب العربي [8]. ولاسيما إن ظاهرة الإرهاب الدولي تطورت في بداية الألفية الثالثة بشكل جديد ومختلف وذلك بسبب اختلاف بنية وهيكلية النظام العالمي الجديد ومحاولة دولة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية فرض سيطرتها وهيمنتها على العالم مما جعل من ظاهرة الإرهاب الدولي أكثر شيوعاً واستخداماً أكثر من أي وقت مضى، مما أدى إلى اندلا ع الحرب العالمية على الإرهاب في القرن الواحد والعشرين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تعد الأولى من نوعها في تاريخ البشرية في هكذا حروب،[9] ، مما فرض حاجة الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب ،لانه دولة مستقرة سياسيا، ولديه مؤسسات أمنية

راسخة ، لبناء وتطوير علاقات معه في كافة الميادين بهدف مجابهة المنظمات الإرهابية التي باتت تنتشر في بعض دول المغرب العربي والدول الإفريقية المجاورة .

ومما لا شك فيه ، إن عِظم الكتلة الجغرافية للولايات المتحدة الأمريكية ، بالمقارنة مع صِغر مثيلتها المملكة المغربية ، فرض نوعاً من التعامل الحذر من المغرب مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ودفعها الى محاولة ايجاد نوعاً من التوازن في علاقاته الخارجية من خلال تنويع علاقاته الدولية مع الدول الكبرى ، ولاسيما مع فرنسا وبريطانيا ، فضلاً عن توطيد علاقاته مع الدول العربية. وفي الوقت نفسه فرض الموقع الجغرافي للمغرب والولايات المتحدة الامريكية الواقعين على الضفتين للمحيط الاطلسي ، نوعاً من التعاون بين البلدين اذ يشكل جسراً رابطاً بين الولايات المتحدة الأمريكية مع بقية الدول العربية ، ودول القارة الافريقية .

المحور الثاني: المبادرات الاقتصادية الأمريكية إزاء المغرب (الاتفاقيات /والمبادرات)

ارتكزت العلاقات المغربية الأمريكية على سلسلة من الإجراءات المؤسسية ، والتي تمثلت بتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة ، والتي نظمت العلاقات بين البلدين في جميع الميادين ، والاقتصادية منها على وجه التخصيص ، ويمكن أيجازها على النحو الاتي :

1. معاهدة السلام والصداقة: أبرم سلطان المغرب محمد الثالث أول مُعاهدة صداقة وملاحة وتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية سنة **1786**، وكان الطاهر فنيش ممثل سلطان المغرب ، هو الذي وقع مع "توماس بركلي"* هذه المعاهدة ، ولكن هذه المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي إلا عندما فتحت الولايات المتحدة الأمريكية قنصليتها في مدينة طنجة المغربية سنة **1797**. وتعد هذه المعاهدة التي صادق عليها الكونغرس الأمريكي يوم **18** تموز/ يوليو **1787** أقدم اتفاقية للسلم والصداقة المستمرة والدائمة في

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، كما يُعتبر الرئيس الأميركي جورج واشنطن (1732ـ 1799) أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (1789 ـ 1797) والقائد العام للقوات المسلحة للجيش القاري أثناء الحرب الأمريكية الثورية، وأحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية والسلطان محمد الثالث (1710ـ 1790) سلطان المغرب خلال للسنوات (1757 ـ 1790)، أصحاب الفضل في وضع اللبنة الأولى لصداقة البلدين [10]. وكان المغرب أول من اعترف بالولايات المتحدة الامريكية كدولة مستقلة؛ بعدما صادق الكونغرس الأمريكي على معاهدة السلام والصداقة بين البلدين ، وهي أقدم معاهدة محفوظة في أرشيف تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وتتضمن (25) شرطًا، تؤكد على عدم الاعتداء، وتمتع كل طرف بصفة الأفضلية في الولوج إلى الأسواق التجارية، وحماية السفن الأمريكية العابرة للمياه المغربية وكانت من شروطها المثيرة للاهتمام أنه على المغرب تقديم الدعم للسفن الأمريكية في حال دخولها حربًا مع سفن «النصارى» في مكان قريب من مكان وجود سفن مغربية، ونفس الشيء بالنسبة للجانب الأمريكي، وعدم دعم العدو في حال ما إذا دخل أحد البلدين في حرب مع عدو ما[11].

2. اتفاقية إطار تعاون للتجارة والاستثمار: اقتصرت العلاقات بين البلدين منذ القدم على الجانب السياسي ،ممّا جعلها علاقات غير متوازنة، لهذا تم أنشاء المجلس المغربي الأمريكي للتجارة والاستثمار. وتُوِّجت المجهودات بإبرام اتفاقية إطار تعاون للتجارة والاستثمار في 16 آذار/مارس 1995، وذلك لمنح بعد جديد للتعاون الاقتصادي الثنائي. كما تم الإعلان في الولايات المتحدة الأمريكية عن أنشاء هيأة أصدقاء المغرب والتي استهدفت توسيع مجالات التجارة والاستثمار بين البلدين في ميادين السياحة والصناعة والموارد الطبيعية.[12].

3. اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين : وقع المغرب اتفاقية التبادل التجاري الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية في 15حزيران 2004 ، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق في 1كانون الثاني 2006 ، وشملت جميع الأنشطة الاقتصادية، وتضمنت الاتفاقية الانفتاح التدريجي في قطاعات الزراعة والمنتجات الصناعية وفي مجال التجارة والخدمات، واستهدف الاتفاق الولوج إلى سوق معفاة من الرسوم الكمركية [13].وتعد اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، الاتفاقية الأسرع في التاريخ التجاري الدولي ، اذ استغرقت المفاوضات بين الطرفين سنة وأربعة أشهر كانت كافية لإتمام سبع جولات من المفاوضات أفضت إلى التوقيع النهائي على هذه الاتفاقية [14]، وتوفر هذه الاتفاقية للولايات المتحدة أكبر قدرة على الدخول إلى الأسواق عن أي اتفاقية تجارة حرة عقدتها مع دولة نامية، أذ أصبحت (95%) من البضائع مُعفاة من الضرائب، ومن المخطط إزالة جميع التعريفات الضريبية المفروضة على باقي البضائع خلال (15) عاماً، ومعظمها خلال تسع سنوات فقط، ووثقت هذه الاتفاقية أنواع أخرى من التنمية كالشفافية وحقوق الملكية الفكرية، من أجل إزالة المزيد من العوائق التجارية التي تعترض الشركات الأمريكية العاملة بالمغرب، وتقع هذه الاتفاقية في أطار (دائرة التنمية المتسعة) وهو مخطط يجعل من المكسيك مركز للمنتجات الامريكية في امريكا اللاتينية ،والمغرب مركزا لافريقيا ، والاردن مركزا لآسيا[15].

4. المقاربة متعددة الأطراف: مبادرة ايزنستات (Stuart Eizenstat):

وهو برنامج أطلقته الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأميركي" بل كلنتون" ، والذي اقترحه "ستيوارت ايزنستات" نائب الأمين العام الدولة، المكلف بالقضايا الاقتصادية والزراعية. وشمل هذا البرنامج الدول المغاربية الثلاث المغرب وتونس الجزائر، ويقوم هذا البرنامج على تحقيق شراكة اقتصادية على المدى البعيد، وذلك

بتشجيع الاندماج الاقتصادي المغاربي. أذ كان الاندماج المغاربي الهدف النهائي لهذه المبادرة. فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التعامل مع سوق مغاربية كبيرة وبدون حدود، مُشكلة من ما يقارب (100) مليون نسمة، أفضل من الشراكة مع منطقة مفككة المفاصل، كل دولة تضع قيوداً خاصة بها، مما يعيق المصالح الاقتصادية الأمريكية. وقد قامت هذه الشراكة على أساس تطوير المبادلات التجارية والمالية مع دول المنطقة، لذا وضع برنامج "ايزنستات " الإطار العام وترك لكل دولة الحرية في اختبار سبل تطوير علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة الامريكية، ورغم أن هذا البرنامج نص على الحوار على المستوى الحكومي، إلا أنه أعطى للقطاع الخاص دور محوري في هذه الشراكة، فالهدف كان أساساً إدراج المنطقة المغاربية ككل في الاقتصاد الليبيرالي العالمي. ويمكن تلخيص هذا المشروع في ثلاث مجالات : " أمن، رفاهية اقتصادية ومستقبل ديمقراطي " [16].

5. ندوات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

كان أول انطلاقة لهذه الندوات من مدينة الدار البيضاء في المغرب في تشرين الاول 1994، وقد تضمنت هذه الندوات ، البحث عن السُبل الكفيلة لابتكار شراكة اقتصادية في المجال الممتد بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ومع أن لمسات الإستراتيجية الأمريكية واضحة جداً في هذه الندوات ، لكنها قُدمت في إطار مُتعدد الإطراف ، ضّم ، مُنتدى دافوس مجلس العلاقات الخارجية لمدينة نيويورك ، الاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة الأمريكية اليابان ، كندا وروسيا الاتحادية . وقدمت هذه الندوات المقاربة الاقتصادية المبنية على تشجيع التبادل التجاري والاستثمار، كحل مثالي، لتجاوز حالة التمزق والنزاعات الداخلية التي يعاني منها الوطن العربي [17].

المبحث الثالث: تطور العلاقات الاقتصادية المغربية الأمريكية بعد عام 2010

تبلور الاهتمام الأمريكي بدول المغرب العربي عموماً، والمملكة المغربية على وجه التخصيص على مجموعتين من الاهتمامات، وهما كما يأتي:

1. المجموعة الأولى : وترتبط باهتمامات سياسية واقتصادية وبمجال الطاقة وتركيزها على النفط والغاز الجزائري ، فضلاً عن سعيها لإيجاد كيان إقليمي مغاربي قوي في تلك المنطقة من العالم بشكل يسمح بتشكيل سوقاً محتملة للأعمال التجارية للسلع الأمريكية، ولاسيما في ظل المنافسة المتزايدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في هذا المجال .
2. المجموعة الثانية: وتتصل بالميادين العسكرية والمصالح الأمنية والإستراتيجية للولايات المتحدة، والتي ترتبط برغبة الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتجفيف منابع الإرهاب حول العالم ومنها منطقة المغرب العربي والساحل والصحراء ،وبخاصة إن تلك المنطقة تشكل تهديداً كبيراً للأمن القومي الأمريكي وفقاً للرؤية الأمريكية، وذلك في ظل تمركز ما يسمى" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" فيها [18]، وتعد الولايات المتحدة الامريكية الوجهة الرئيسة لصادرات السوق المغربية المستقرة ، والمنافسة للشركات الأمريكية على حصة أكبر فيها.

وبالعودة الى تأثير البعد الاقتصادي في تطور العلاقات الاقتصادية بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، نعرض بإيجاز مقارنة معززة بمعطيات إحصائية رسمية عن الإمكانيات الاقتصادية لكلا البلدين، اذ تبلغ مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، استناداً لإحصاءات منظمة الغذاء والزراعة الدولية نحو (9,147,420,000) كم 2 ، وتحتل المرتبة (3) على المستوى العالمي، فيما تبلغ مساحة المغرب نحو (446,300,000) كم 2 ويحتل المرتبة (54) على المستوى العالمي. [19]، أما من حيث السكان فقد بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017 نحو (326,4) مليون نسمة ، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة (3) على المستوى العالمي، فيما بلغ عدد سكان المغرب للسنة ذاتها نحو (35,2) مليون نسمة ،ويحتل المرتبة (39) على المستوى العالمي [20].

وبحسب إحصاءات البنك الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2010 (14,964) تريليون دولار أميركي،

ليستمر في تصاعده التدريجي ليصل في نهاية عام 2016 نحو (18,569,000) تريليون دولار أميركي(انظر الجدول ـ 1). فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي(GDP) للمغرب في نهاية عام 2010 نحو (93,217) مليار دولار أميركي ، ثم تدرج ليصل إلى أعلي مرحلة في عام 2014 عندما وصل نحو (109,881) مليار دولار أميركي ، ثم تراجع في نهاية عام 2016 إلى (101,445) مليار دولار أميركي متأثرا بتراجع نسب نمو الاقتصاد العالمي (انظر الجدول ـ 1).

(الجدول ـ 1)

الناتج المحلي الإجمالي(GDP) لكل من المغرب والولايات المتحدة الأمريكية للسنوات (1010 ـ 2016)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمغرب (مليار دولار أميركي)	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للولايات المتحدة الأمريكية (تريليون دولار أميركي)
2010	93,217	14,964
2011	101,370	15,518
2012	98,266	16,155
2013	106,826	16,962
2014	109,881	17,393
2015	100,593	18,037
2016	101,445	18,569

Source:http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=US

واستناداً لأحدث المعطيات الإحصائية الرسمية المتاحة من البنك الدولي والمشار أليها في(الجدول ـ 1) ، يتميز الاقتصاد الامريكي بأنه أكبر اقتصاد في العالم، فضلا عن التصاعد التدريجي لأرقام الناتج المحلي الإجمالي الأميركي (GDP). ومع التباين الكبير بين محدودية حجم الاقتصاد المغربي ، بالمقارنة مع ضخامة حجم الاقتصاد الأميركي، إلا إن هذا التباين عكس وجود حاجة لاستمرار التعاون الاقتصادي بين البلدين في جميع الميادين ، وكما يلي:

اولا . التبادل التجاري :

بعد أبرام المغرب لاتفاقية التجارة الحرة في عام 2006 مع الولايات المتحدة ارتفعت الصادرات المغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من الضعف وتضاعفت الصادرات الأمريكية إلى المغرب أكثر من ثلاثة أضعاف. ففي السنوات الممتدة من 2005 إلى 2015، ارتفعت القيمة الإجمالية للسلع المغربية المصدرة إلى الولايات المتحدة من (445,8) مليون دولار إلى مليار دولار، وارتفعت الصادرات الأمريكية إلى المغرب من (480)مليون دولار إلى (1,6) مليار دولار[21].

وبمراجعة المعطيات الإحصائية الرسمية والمثبتة في (الجدول ـ 2)، يتضح بان إجمالي الأرقام السنوية لاقيام البضائع المستوردة والمصدرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية تجاوزت حاجز المليار دولار أمريكي سنوياً طوال السنوات (2010 ـ 2015) ، وكانت أرقام قيم صادرات المغرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية شبه مُستقرة ،وقد سجلت في عام 2010 أدنى رقم لهذه الصادرات، وكانت بنحو (685,5) مليون دولار أميركي، ويُعزى سبب ذلك لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي حدثت في أب 2008 ، وانعكاساتها على مجمل الأسواق التجارية في العالم ، فيما سجلت في عام 2015 أعلى قيمة للصادرات المغربية للولايات المتحدة الأمريكية وكانت بنحو (1,011,9) مليار دولار أميركي، أما بخصوص إجمالي أقيام استيرادات المغرب من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تراوحت بين أعلى رقم وهو (2,833,3) مليار دولار عام 2010، وبين ادنى رقم وكان في عام 2015 وهو (1,625,2) مليار دولار أمريكي وكما مبين في(الجدول ـ 2).

كما أفصحت الأرقام بان قيم إجمالي الواردات المغربية من الولايات المتحدة الأمريكية هي أكثر من قيم إجمالي صادراتها ، طوال السنوات (2010 ـ 2015) ، وقد انعكس هذا التباين بين إجمالي أرقام قيم الصادرات وأرقام قيم الواردات السنوية المغربية مع وجود (عجز مزمن) للميزان التجاري المغربي مع الولايات المتحدة الأمريكية ،وكان أعلى رقم له في عام ،2011 وهو (1,827,6) مليار دولار أمريكي وادنى رقم له في عام 2015 وكان (613,3) مليار دولار أميركي .

وبمعنى أخر إن إجمالي أقيام الصادرات المغربية للأسواق الأمريكية هي اقل من إجمالي استيراداتها، أي هناك (فائض) في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

(الجدول ـ 2)

التبادل التجاري بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية

للسنوات (2010 ـ 2015) بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري
2010	685,5	1,947,6	-1,262,1
2011	995,7	2,823,3	-1,827,6
2012	932,1	2,170,4	-1,238,3
2013	976,1	2,483,7	-1,507,6
2014	994,8	2,101,8	-1,107,0
2015	1,011,9	1,625,2	-613,3

Source: https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c7140.html

ويلاحظ مع بداية عام 2013 تراجعت الواردات المغربية من الأسواق الامريكية ويعود ذلك لعوامل عدة ، وفي مقدمتها تذبذب أسعار النفط ، والتي تمثلت باستمرار في تصاعد مستويات أسعارها منذ عام 2004، وعبورها حواجز قياسية متتالية خلال السنوات اللاحقة لغاية وصولها بنحو (150) دولار للبرميل الواحد للنفط الخفيف في بداية عام 2008، ثم انهيارها إلى النصف الثاني من العام المذكور، بسبب الأزمة المالية العالمية، فضلا عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي كان لها الأثر الواضح في انخفاض استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما بعد عام 2009.[22]

ثانياً. المساعدات المالية الأمريكية للمغرب :

وضعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة برامج ثابتة لتقديم المساعدات المالية للدول العربية و(إسرائيل) ، وبضمنها المساعدات المقدمة للمملكة المغربية ، واستناداً لإحصاءات الكونغرس الأميركي ، تراوح إجمالي المساعدات المالية خلال السنوات الثلاث الأخيرة ما بين (6,4ـ 7,1) مليار دولار أميركي سنوياً ، تستحوذ (إسرائيل) نحو نصف هذه المبلغ ، والتي استقرت حصتها عند (3,100,0009) مليار دولار أميركي خلال السنوات الأخيرة ، تعقبها مصر والتي حصلت في العام 2016 نحو (1,456,300) مليار دولار أميركي، أما إجمالي المساعدات المالية الأمريكية المقدمة للمغرب فكانت في عام 2014 نحو (34,183) مليون دولار، ارتفعت خلال عام 2015 نحو (38,372) مليون دولار ، ثم تراجعت الى (31,600) مليون دولار أميركي في عام 2016 كما مبين في (الجدول ـ 3) .

ومع انخفاض إجمالي المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية للمغرب ، لكنها تشكل احد العوامل المساعدة على توثيق العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين .

(الجدول ـ 3)

إجمالي المساعدات المالية الأمريكية لدول منطقة الشرق الأوسط للسنوات 2014ـ 2015 (مليون دولار أميركي)

التسلسل	الدولة	2014	2015	2016
.1	الجزائر	2,545	2,600	2,550
.2	البحرين	10,972	8,751	8,600
.3	مصر	1,505,920	1,455,800	1,456,300
.4	العراق	367,633	211,260	355,360
.5	(اسرائيل)	3,100,000	3,100,000	3,100,000
.6	الأردن	1,010,288	1,511,000	1,000,000
.7	لبنان	166,000	166,327	210,510
.8	ليبيا	5,901	4,500	20,000
.9	المغرب	34,183	38,372	31,600
.11	عُمان	11,511	7,400	5,500

.12	السعودية	9	10	10
.13	سوريا	8,250	35,000	255,000
.14	تونس	57,779	61,380	134,400
.15	الضفة الغربية وغزة	440,000	361,334	442,000
.16	اليمن	50,029	35,028	114,400
	المجوع	6,771,121	6,498,762	7,136,230

Source: Congressional Research service, U.S. foreign Assistance to the Middle East : Historical Background , Recent Trends, October 19, 2015 ,P6. It is available at: www. Crs. gov .gov.

ثالثاً. الاستثمار الأجنبي في المغرب :

مهدت اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية الطريق لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المساعدة على تحسين مناخ الأعمال في المغرب، ومواءمة المعايير، وخلق ضمانات قانونية للمستثمرين، في حين أن المغرب قد أدخل تحسينات كبيرة في بيئة أعمال الشركات الأجنبية، والتي ما تزال تواجه قضايا تتعلق بالبيروقراطية وبطئ الإجراءات التطبيقية.[23].

وقد صادقت السلطات التشريعية في المغرب على (68)، مُعاهدة استثمار ثنائية لتعزيز وحماية الاستثمارات و(60) اتفاقية، تهدف إلى القضاء على الازدواج الضريبي في الدخل أو المكاسب، بما في ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم دول الاتحاد الأوروبي. وقد وضع ميثاق الاستثمار الخاص به نظاماً قابلاً للتحويل للمستثمرين الأجانب، ويتيح للمستثمرين حرية تحويل الأرباح.

وهكذا دخلت اتفاقية التجارة الحرة المغربية مع الولايات المتحدة حيز التنفيذ في عام 2006، مما أدى إلى إلغاء التعريفة الكمركية نحو (95%) من السلع الاستهلاكية والصناعية المؤهلة، وبالنسبة لعدد محدود من المنتجات، سيتم إلغاء التعريفات تدريجيا بحلول عام 2024، ومنذ دخول اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب حيز التنفيذ، تضاعفت التجارة الثنائية الإجمالية مايزيد عن (300%) وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الآن ثالث أكبر شريك تجاري للمغرب، وتعمل الحكومتان الأمريكية والمغربية بشكل وثيق لزيادة التجارة والاستثمار من خلال المشاورات رفيعة المستوى والحوار الثنائي والمؤتمر السنوي الأمريكي لتنمية

الأعمال الذي يعد منبرا لتعزيز العلاقات بين الشركات [24]. وبما يرسي اسس راسخة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين .

الخاتمة :

ساهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمغرب ، والواقع في أقصى الشمال الغربي لقارة إفريقيا على ضفاف المحيط الأطلسي المقابل للولايات المتحدة الأمريكية، ليكون له مكانة مميزة في اولوية المخططات الامريكية، أذ يمثل للولايات المتحدة الأمريكية كرأس جسر باتجاه قارتي أوروبا وإفريقيا ، ولاسيما باتجاه الدول العربية في الشمال الافريقي وفي منطقة الشرق الأوسط ، مما دفعها لمحاولة التقرب والاهتمام لتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع المملكة المغربية منذ سنوات طويلة ، ليضفي بذلك خصوصية على نمط العلاقات بين الدولتين .

وعلى الرغم من تباين أرقام التبادل التجاري بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، إلا إنها ارتكزت إلى أسس تشريعية راسخة ، اتسمت بالثبات والاستمرارية، عكستها الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الثنائية والمتعددة بين الدولتين ، والتي جرى استكمالها وبما يتناسب وتحقيق المصالح المشتركة للطرفين، سواءً أكان ذلك في الميدان الاقتصادي أم في بقية الميادين، ولاسيما ، السياسية والعسكرية والأمنية ، مما يتيح الفرصة مستقبلا لتطويرها في جميع القطاعات الاقتصادية.

[1] (1). د. خضير عباس النداوي ،تأثير العامل النفطي في السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ، مجلة قضايا سياسية ، مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية ، العدد 25 لسنة 2011 ، ص 173.

[2] (2). إسماعيل بوالروائح، الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي 2001–2008 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة والي إبراهيم ، الجزائر ، 2010 ، ص 98.

[3] (3). مجيد كامل حمزة ، العلاقات المغربية الأمريكية ما بعد الحادي عشر من أيلول 2001 وآفاقها المستقبلية ، مجلة المستنصرية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية، العدد 36 ، 2011، ص 127. وقارن: حسين مصطفى أحمد، قراءة سياسية في مشروع الشرق الاوسط الكبير والمحاولات المطروحة لاصلاح النظام الاقليمي العربي ، المجلة السياسية الدولية، العدد (9) الجامعة المستنصرية : كلية العلوم السياسية ،2008، ص 79

[4] (1). U.S Department of State, U.S. Relation with Morocco, January 2017 . It is available at: https://www.state.gov/r/pa/ei/bgn/5431.htm

[5] (4). حارث قحطان عبدالله ، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، : مرحلة ما بعد إحداث 11 سبتمبر ، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية ، جامعة تكريت: كلية العلوم السياسية، العدد (6) السنة الثانية ، 2016 ، ص 317 وما بعدها .

[6] (*). مبدأ مونرو Monroe Doctrine سياسة خارجية امتازت بها الولايات المتحدة في فترة معينة حيث عارضت التدخل الأوروبي في النصف الغربي من الكرة الأرضية . وأول من نادى بها الرئيس جيمس مونرو سنة 1823 الذي قال : إن القارات الأمريكية بحكم الوضع الحر والمستقل الذي تحملت مسئوليته وسهرت على الحفاظ عليه لا ينبغي أن تفكر في استعمارها مستقبلا أي قوة أوروبية ... وإننا سنعتبر أي محاولة لنشر أنظمتهم خطرا على سلامنا، وفي مقابل ذلك وافقت الولايات المتحدة أن لا تتدخل في الشؤون الداخلية لأوروبا. للتفاصيل انظر : موسى محمد ال طويرش، تاريخ العالم المعاصر 1914– 1975 ، الطبعة الثانية، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2007 ، ص 32–33.

[7] (5). سعيد الهوسي ، مكانة دول المغرب العربي الأمنية في الاستراتيجية الأمريكية ، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (33) شباط/ فبراير 2012 ، ص 40.

[8] (6) . عبد المنعم سعيد ، ترمب ... إستراتيجية جديدة ، صحيفة الشرق الأوسط ، لندن ، 30 أغسطس /أب 2017

[9] (7) . سعيد الهوسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 45.

[10] (8). د. حمدان رمضان محمد ، الإرهاب وتداعياته على الأمن والسلم العالمي ، دراسة تحليلية من منظور اجتماعي ، مجلة كلية التربية للبنات بجامعة بغداد ، المجلد (11) العدد الأول ، 2011 ، ص 273.

[11] (*) توماس بركلي المبعوث الامريكي الى المغرب انذاك ومن ثم عين قنصلا في الرباط ، لمزيد من المعلومات في الرابط الالكتروني: http://www.sasapost.com/opinion/moroccan-american-peace-and-friendship-treaty-in-1786/ المنشور في 6/2/ 2017

[12] (9).شيريل ويلز، أصدقاء التاريخ الطويل، تاريخ بداية العلاقات المغربية الامريكية 1777–1787 ، الرباط : قسم العلاقات العامة/ 2000، ص 5–7.

[13] (10). من مكافحة القرصنة الى محاربة الإرهاب .... تاريخ العلاقات المغربية الأمريكية ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط الالكتروني: http://www.sasapost.com/moroccan-american-relations/

[14] (11). بحث عن العلاقات المغربية الأمريكية ، 5/11/2010، في شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط الالكتروني : https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/tR7xKMa2fwQ

[15] (12) . سعيد اللاوندي، مارثون اوربي امريكي على النفوذ في المغرب العربي،مجلة السياسة الدولية،العدد(156) القاهرة، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والدولية، 2004،ص 34

[16] (13) Brahim Saidy: American Interests in the Western Sahara Conflict, American Foreign Policy Interests, The Journal of the National Committee on American Foreign Policy, Volume 33, 2011 - Issue 2. http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/10803920.2011.570735.

[17] (14) . العلاقات الأمريكية المغربية، الموسوعة الحرة، استخرج بتاريخ 3/8/2017، في شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

[18] (15). قط سمير ، المغرب العربي في السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف التسعينيات ، 8/7/2017 ، مركز جيل للبحث العلمي ، في شبكة المعلومات الدولية وعلى الرابط الالكتروني:
http://jilrc.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3/

[19] (16) . إسماعيل بوالروائح ،مصدر سبق ذكره ، ص 84.

[20] (17). خميسة عقابي ، النفط في العلاقات الأمريكية العربية :دراسة حالة الجزائر 1990 ـ 2014 رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2014 ، ص 209.

[21] (18). http://www.indexmundi.com/facts/indicators/AG.LND.TOTL.K2/rankings

[22] (19). http://www.worldometers.info/world-population/population-by-country/

[23] (1) U.S Department of State, U.S. Relation with Morocco، مصدر سبق ذكره

[24] (20) . خميسة عقابي ، مصدر سبق ذكره ، ص 214.

[25] (21). U.S Department of State, U.S. Relation with Morocco, مصدر سبق ذكره

[26] (22). U.S Department of State, Investment climate statement report , June 29, 2017. https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2017/nea/269992.htm